PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Akhbar**
DATE:	**24-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**Will the issue of drug shortages disappear after prices were increased by 20%?**
PAGE:	**05**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Galal Dawedar**

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

خواطر

جلال دويدار
galaldowidar@yahoo.com

هل يتوقف اختفاء الأدوية بعد زيادة الأسعار ٢٠٪ ؟

لم يكن غائبا على معظمنا كمواطنين ومستهلكين للدواء ما كانت تقوم به شركات انتاج الادوية من أجل التحايل لزيادة أسعار منتجاتها من الأدوية. كانت وسيلتها لتحقيق هذا الهدف التوقف عن انتاج الدواء المستهدف زيادة سعره أو خفض انتاجه حتى يعانى المرضى الامرين بحثا عنه.

هذا الاختفاء المفتعل لهذه الأدوية تلجأ إليه هذه الشركات إعتراضا على نسبة الربح المتدنية التى تحققها ولا تغطى فى النهاية تكلفة الانتاج التى تتزايد بعد إضافة المصاريف الأخرى ليتحول إلى خسارة. وفى إطار عملية التحايل من جانب بعض هذه الشركات فانها تقوم بانتاج نفس الدواء ولكن تحت اسم آخر بسعر مضاعف. انها تبرر هذه السلوك بان المواد الخام الاساسية التى تدخل فى صناعة الأدوية يتم استيرادها من الخارج بالدولار. بناء علي ذلك فإن أى زيادة فى سعر العملة يعنى زيادة فى تكلفة هذا الدواء الذى يخضع تحديد سعره لموافقة ومراقبة وزارة الصحة.

ليس خافيا أن هذه الصناعة تحقق أرباحا هائلة للشركات المنتجة ولذلك فإن إرتفاع مصاريف الحصول على الدولار يخفض ما تتطلع اليه من ارباح .... تقلص ارباح هذه الشركات جعلها تقرر الاحجام عن انتاج الادوية التى لا تحقق لها النسبة المأمولة من الارباح خاصة التى تتمثل فى الانواع الرخيصة الثمن. لم تجد الشركات وسيلة للضغط على الحكومة والمجتمع سوى الاخفاء الكامل لهذه الادوية والتى تجاوز عددها المئات بل الآلاف. هذه الازمة جعلت المستهلكين الباحثين عن هذا الدواء على استعداد من أجل الحصول على الدواء الذى يبحثون عنه القبول بزيادة السعر باعتبار أن الصحة هى أغلى ما يملكه أى انسان.

هذه الضغوط لم تقتصر على الحكومة وإنما شملت بشكل غير مباشر المستهلك خوفا ان يؤدى عدم القبول بالسعر الذى تفرضه شركات الادوية أن تقوم بتقليص المواد الفاعلة فيما تقوم بإنتاجه. جري التهديد ايضا من جانب صناع الأدوية بأن استمرار الأسعار المتدنية التى كانت سارية على هذه الأدوية يمثل خطرا ينذر بانهيار الصناعة. على هذا الاساس تم وضع المستهلك أمام خيار القبول بتحريك الاسعار حتى لا يتوقف الانتاج ويصبح البديل اللجوء إلى الدواء المستورد الذى تصل اسعاره إلى أضعاف أضعاف هذا الدواء المحلى.

أمام هذا التعقيد الذى أصبح عليه الموقف لم تجد الحكومة بدا من الموافقة على اتخاذ قرار رفع أسعار الادوية الرخيصة التى لا يتجاوز سعرها الـ ٣٠ جنيها بنسبة ٢٠٪ . على ضوء النتائج المحققة لهذا القرار توالت التصريحات من جانب المتخصصين فى التعامل بسوق الدواء بانه ستكون هناك انفراجة للازمة المفتعلة فيما يتعلق بالادوية المختفية.

حول هذا الشأن فإن المستهلك لم يجد امامه سوى الاستسلام لزيادة الاسعار علي امل أن تعود هذه الادوية إلى الظهور لسد احتياجاته منها. إن كل ما يتطلع اليه ان تلتزم شركات الادوية بانتاج هذه الادوية والالتزام بالحفاظ على فاعليتها وطرحها فى الصيدليات .

مع رفضنا لمعاناة المواطن المريض والذى أصبحت مصاريف العلاج فوق طاقته فاننا نرجو ان يؤدى هذا الرفع فى الاسعار إلى التوقف عن لعبة مواصلة ممارسة الضغوط على المواطن والدولة . لم يعد مقبولا فرض سياسة الاذعان بوقف انتاج الادوية الرخيصة التى يعتمد عليها المواطن المحدود الدخل للحصول على علاج لما يعانى من أمراض والام.